

فكر الاستشراف في الثقافة العربية بين موجبات التفعيل وأسباب التعطيل

■ العياشي ادراوي

تقديم:

لا يخفى أن استشـراف المسـتقبل[1] أضحى فرعاً علمياً له أسسـه ومقوماته وجهـازه المصطلحي ومناهجـه وتياراته ومدارسـه، كما غدا الاهتمام به والانفتاح عليـه يتعاظمان يوماً بعد آخر ـ خاصـة في العالـم المتقـدّم ـ وذلـك بالنظر إلـى آثاره الإيجابية في توجيه مسـارات الفعل الحضـاري وصناعته من جهة، وبالنظر إلى ارتباطه المباشـر أو غيـر المباشـر بمختلف العلوم والمعارف التي على أساسها تُبنى نهضة الأُمم، ووفقها يتم الإعداد للغد، من جهة أخرى.

وإذا كان العالـم الغربي قد حقّق ما حقّق مـن تقدم كبير في نطاق الدراسات المسـتقبلية؛ فإن مما يُؤسف له أن الثقافة العربية الإسلامية ما زال إسـهامها في هذا المجال قليلاً، وما زال عطاؤها هزيلاً وذلك يعود ـ فيما يبدو ـ إلى سـببين رئيسين: **أولهما:** عدم

1 ـ يسمى كذلك التنبؤ بالمستقبل أو علم المستقبل أو دراسة المستقبل أو المستقبلة أو علم المستقبلية أو التخطيط المستقبلي وغير هذا مما يحيل على المجال نفسه.

■ أستاذ أكاديمي من المغرب.

إدراك أهمية الدراسات التي تستشرف المستقبل وقيمتها، **وثانيهما:** ما يسود من تصورات سلبية بخصوص هذا التخصص العلمي من كونه ـ مثلاً ـ داخلاً في إطار الرجم بالغيب أو الخرافة والتنجيم وما شابه ذلك، مما يخلف مواقف مُعرضة عن هذا العلم إعراضاً تاماً ومُبخسة إياه تبخيساً غريباً.

والحال أن اكتساب نظر بعيد في شتى العلوم والقضايا أمر يُقره العقل وتحمده الحكمة ويوجبه الشرع، ولهذا فمن غير اللائق أن يظل الفكر الإسلامي حبيس التحديات المعاصرة فقط؛ ولكن عليه أن يبحث لنفسه عن منهج يتجاوز به هذه المواجهة، ويخرج من دائرة الانفعال إلى دائرة الفعل والتأثير وإعطاء المثال الحي لما يجب أن تكون عليه الحضارة الإنسانية برمتها[1].

إن مواقفنا اللامسؤولة إزاء هذا التحدي الكبير لا تتوافق إطلاقاً مع ما تدعو إليه الرسالة الإسلامية وما قدّمه القرآن الكريم والسُّنَّة الشريفة من تصورات ونظريات للأُمة؛ لكي تتمثّل مكانتها الطبيعية، وتؤدي دورها القيمومي ووسطيتها بين الأمم. ففي العقيدة الإسلامية ومصادرها الأصيلة ما يكفي ضمانة لحاضر الأُمة ومستقبلها؛ «ذلك أنه من خلال مراجعة النصوص القرآنية واستقراء التجربة التاريخية للنماذج المضيئة في الإسلام يتبيّن أن الإسلام سبق جميع النظريات والنظم في الدعوة لاستشراف المستقبل استشرافاً علمياً مدروساً واستباق أحداثه ومفاجآته والتخطيط لاحتمالاته»[2].

وعلى هذا الأساس فإن مما تسعى إلى تحقيقه هذه المقالة التعريف بمفهوم الاستشراف، وإبراز مقوماته ومركزاته، ثم بيان أهمية الفكر الاستشرافي والحاجة إليه في واقعنا المعاصر.

---

1 ـ مولاي المصطفى الهند «دور السياق في التأصيل للدراسات المستقبلية في الفكر الإسلامي المعاصر». ضمن كتاب أهمية عدّ السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط 2007، ص 700.

2 ـ عبد الرحيم الحصيني «استشراف المستقبل بين الدراسات الأكاديمية والإشارات الإسلامية»، مجلة صدى، العدد 20، محرم الحرام 1432هـ (على شبكة الإنترنيت).

1 ـ مفهوم الاستشراف وحقيقته

يدل الاستشراف في اللغة على تحديد النظر إلى الشيء بشكلٍ يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستبيانه، كأن يبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس، أو ينظر إليه من شرفة أو مكان مرتفع، أو يمدّ عنقه ويسدد بصره نحوه، كل ذلك يفعله للإحاطة بشكل الشيء والتدقيق في ماهيته[1]. يقول ابن منظور ـ صاحب لسان العرب ـ: «وتشرَّف الشيءَ واستشرفه: وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصره ويستبينه. ومنه حديث أبي طلحة ﵁: إنه كان حسن الرمي فكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر مواقع نبله؛ أي يحقق نظره ويطلع عليه. والاستشراف: أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف والعلو، كأنه ينظر إلى موضع مرتفع فيكون أكثر أهلية لإدراكه»[2]. وإلى هذا المعنى ذهب صاحب «المحيط» حين قال: «استشرف الشيء: رفع بصره إليه، وبسط كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس»[3].

يدل الاستشراف في اللغة على تحديد النظر إلى الشيء بشكلٍ يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستبيانه، كأن يبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس، أو ينظر إليه من شرفة أو مكان مرتفع.

وإذا كان ذلك كذلك على المستوى اللغوي والمعجمي؛ فإن استشراف المستقبل اصطلاحاً هو النظر إلى الزمن القادم ببصر حديد ونظر ثاقب؛ بُغية تصور الواقع المقبل انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر، واستيعاباً لعِبرِ الواقع الراحل[4].

وعلى هذا فإن الغاية من المستقبل في ميدان الدراسات المستقبلية التي تستند إلى رؤية استشرافية دقيقة، والدافع للاهتمام به ـ هو الرغبة في تحديد شكله والتحكم في زمامه. ولا يمكن أن يحصل هذا التحكم من دون

1 ـ محمد الرجراجي بريش، «المنهج في استشراف علوم المستقبل»، مجلة الهدى، العدد 21، دجنبر 1981، ص 41.

2 ـ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مج 9، ص 171 ـ 172.

3 ـ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط 1/1986، ص 1065، (في مجلد واحد).

4 ـ محمد الرجراجي بريش، المرجع السابق، ص 41.

الوعي بالمستقبل كواقع قادم واستكشاف كنهه وحقيقته، فكما أن وراء الإنسان ماضياً يحتاج إلى استيعاب، وهو في واقع (حاضر) يحتاج استقراء وفهماً، فإن أمامه مستقبلاً يتطلب تطلعاً واستشرافاً.

واستشراف المستقبل ـ كما سبقت الإشارة ـ ليس تنبؤًا بالغيب، ولا هو ـ كما يعتقد العوام ـ ضرب للكف أو قراءة في الفنجان، وإنما هو علم من العلوم له مقوماته وأسسه. ومما لا يحتاج إلى استدلال أن «المستقبل لا ينشأ من فراغ، وإنما تتحدّد معالمه وتتبلور أشكاله من خلال تطور قضايا الواقع، ومن خلال بزوغ أشياء كانت الجنينات لها موجودة في أرض الواقع، ومن هنا فاستشراف المستقبل ليس رجماً بالغيب ولا اعتداء على حرمات الدين. ويبدو للمسلم المتأثر بعصور التراجع الحضاري والكسوف الفكري، والمصاب بداء التواكل ـ الذي انتشر لسوء الفهم المتواصل لمفهوم التوكّل الذي نصَّ عليه الإسلام، وسوء استخدامه له هروباً أو عجزاً أو توارثاً ـ أن الخوض فيما سيكون عليه المستقبل محكوم بمقادير الإله ﷻ، ولا يجوز للعبد الخوض فيه. ومفهوم التواكل هذا جعل عديداً من المسلمين لا يملكون ملكة التخطيط، ولا يحسنون ترتيب وتحديد الأولويات، ولا يربطون النتائج بالمقدمات»[1].

وليس من نافل القول الإشارة في هذا الإطار إلى أن في الدين الإسلامي الحنيف تأكيداً واضحاً على ضرورة العمل والاجتهاد الدنيوي العاجل لكسب مستقبل أخروي آجل. كما أننا نعرف أن من سُنن الحياة التي سنّها الباري تعالى لهذا الكون ـ ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: 62] ـ أن التطوير المستقبلي المنشود رهين بتغيير الواقع القائم؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد: 11]. ولهذا فالمسلم مطالب بالجهاد والإعداد له في مختلف المجالات والميادين، وفي جميع المناحي والاتجاهات. ومن الطبيعي أن الإعداد قدر المستطاع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والعسكري مثلاً يقتضي ـ من ضمن ما يقتضيه ـ معرفة القدرات والإمكانات المتاحة، وتقدير القوة اللازمة، واحتمالات التفاعل الموجهة،

1 ـ المصدر السابق، ص41 ـ 42.

وكل ذلك يتعلّق بدراسة بدائل المستقبل، واستشراف شكله وأبعاده، وتحديد المسارات التي تؤدي إلى أحسن تجلياته، بعيداً عن منطق الأحلام وأضغاثها؛ لأن التفكير الحق في المستقبل والاستشراف الأمثل له يكون منطلقاً من قراءة دقيقة للواقع، وليس اهتماماً بالمستقبل من أجل الاكتفاء بالتخمين فيه والتنبؤ بأحداثه! وإلا فما جدوى هذا التخمين وذلك التنبؤ إذا لم ينعكس على الواقع فيغيره نحو الجهة المثلى؟[1].

وعلى هذا الأساس يبدو أن من يمتلك رؤية استشرافية عميقة يكون أقدر على التحكم في واقعه الحاضر الذي يعيشه، مثلما يكون مؤهلاً ـ أكثر من غيره ـ لتحديد مسارات مستقبله الذي يصبو إليه. وبالتالي فثمار النظر الاستشرافي تنعكس على حاضر الإنسان وواقعه المعاش قبل أن تنعكس على مستقبله المأمول تخطيطاً وتنظيماً وتوجيهاً؛ لأن المستقبل ما هو إلا واقع مقبل وتاريخ مقبل. ولهذا «نجد الدول المتقدمة ـ اجتناباً منها لما قد يحمله المستقبل من مفاجآت وتحسباً لكل ما يعوق تقدمها واستمرار قيادتها الحضارية ـ تعتمد أسلوب الإدارة بالأهداف (القائم على نظر استشرافي استباقي)، وتضع التخطيط المحكم المبني على الاستيعاب الواعي للماضي، والاستقراء الشامل للواقع الحاضر، والاستشراف الدقيق للمستقبل»[2].

استشراف المستقبل ليس تنبؤًا بالغيب، ولا هو ـ كما يعتقد العوام ـ ضرب للكف أو قراءة في الفنجان، وإنما هو علم من العلوم له مقوماته وأسسه.

ومؤدى هذا أن عملية استشراف المستقبل إنما تتم على أساس متغيّرات الماضي والحاضر وفي ضوء تطلعات المستقبل. لذلك نجد من يحدد الاستشراف بكونه: إلقاء نظرة فاحصة على المستقبل بمنظار تتكون عدساته من عبق تجارب الماضي ونتائج الحاضر وثمراته، ومؤشرات التطلع المستقبلي»؛ أي إنه «اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الأساسية لأوضاع مجتمع ما، أو

1 ـ محمد الرجراجي بريش، مرجع سابق، ص 43.
2 ـ محمد الرجراجي بريش، المرجع السابق، ص 42.

مجموعة من المجتمعات عبر مدة زمنية معينة. وذلك عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تعديلها بواسطة إصدار القرارات»[1].

وبهذا يتبيّن أن استشراف المستقبل لم يعد مبنياً على الخيال أو الحس المجرد من المنهجية العلمية؛ وإنما هو فعل قائم على أُسسٍ علميةٍ، وموجه وفق أهداف مخطط لها، استناداً إلى أساليب كمية تعتمد على قراءة وتأويل أرقام الحاضر والماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من الآراء القارئة لمجرى الأحداث ومتغيراتها لأجل الوصول إلى استكشاف (قراءة أولية) تصاغ وفقه السياسات التحسينية، وتوضع في ضوئه البرامج والخطط الإستراتيجية[2].

إن الدراسات الاستشرافية إذن ـ وفق هذا المنظور ـ هي امتداد للدراسات التاريخية، فكلتاهما رحلة عبر الزمن الذي ميّز اللّٰه تعالى الإنسان عن غيره من مخلوقاته بإدراكه. وهي ـ أي الدراسات ـ تتناول بالحديث المستقبل من خلال النظر في الحاضر والماضي. ومن ثمة فاستشراف المستقبل ليس تنبؤاً يقوم على الرجم بالغيب؛ وإنما هو محاولة علمية تتكامل فيها الدراسات لمعرفة جوانب صورة الحاضر وتحليلها والتعرف على مجرى الحركة التاريخية من خلال دراسة الماضي وملاحظة سنن الكون، والانطلاق من ذلك كله إلى استشراف المستقبل وتشوفه وصولاً إلى طرح الرؤية[3].

ولا شك أن من سمات «الرؤية» في هذا المجال الامتداد والانفتاح والتقلب، وذلك بالنظر إلى طبيعة موضوع الاشتغال أولاً، ومجال الحركة ثانياً. فهما أقرب إلى الافتراض والاحتمال من غيرهما. ولهذا نجد الدكتور المهدي المنجرة يقارب الدراسات المستقبلية والاستشرافية من جهة كونها: «دراسة وضع معين بشكلٍ مفتوحٍ على جملة من البدائل والخيارات؛ لفحص جميع التطورات واستقراء النتائج الممكنة المترتبة ـ عن هذا

---

1 ـ نياف بن رشيد الجابري وآخرون، «استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة»، موقع على شبكة الإنترنيت: www.mohyssin.com

2 ـ المرجع نفسه.

3 ـ أحمد صدقي الدجاني، «دراسة المستقبل برؤية مؤمنة وسليمة»، مجلة المسلم المعاصر، العدد 62، ص 113.

القــرار أو ذاك ـ على هذه التطــورات؛ لهذا نتكلم عن مســتقبلات بصيغة الجمع في ميدان الدراسات المستقبلية، وليس المستقبل المفرد. وتستلزم الدراسات المستقبلية أن يتســم تحليل معطيات الواقع واتجاهات الأحداث مــن جهــة، والطريقــة المنهجية المتبعــة من جهــة أخرى بطابــع الدقة والموضوعيــة، إلا أن الغايــة مــن هذه الأداة تكتســي صبغــة معيارية في جوهرها؛ إذ هي استجلاء المرامي والأهداف»[1].

ومعنى هذا أن الدراسات الاستشرافية تنحو في الغالب منحى مفتوحاً يعتمد التفكير فيه على دراســة خيارات وبدائل، وتقديم إمكانات وافتراضات، يحكمها منطق الاحتمال والتوقــع المنطلقين من إحصاءات محددة، ومعطيات خاصة، ومؤشرات معينة.

إنّ الدراسات الاستشرافية تنحو في الغالب منحى مفتوحاً يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، وتقديم إمكانات وافتراضات، يحكمها منطق الاحتمال والتوقع المنطلقين من إحصاءات محددة، ومعطيات خاصة، ومؤشرات معينة.

وبتبيّــن هذا يتضح أن الاستشــراف يبقى الأداة التي تحكم المستقبل، وتحوي صوراً محتملة الشهود للمستقبل من العناصر الأساســية للإستراتيجية في الفكر المعاصر، هذه الإســتراتيجية هي التي تعمل على تطوير الفكر والمنهج والمعرفة على نحو يسمح لهــا بالانتقال مــن مجتمــع ذي أغلبيــة صامتة إلى مجتمع ذي أغلبية فاعلة، مقدّمــة على التصريح بما تعانيه، ومناقشة ما تعيشه من مشاكل، ومشاركة في صياغــة برامج الإصــلاح؛ أي إســتراتيجية تســمح بالانتقال من مجتمع ذي سلطة جزافية إلى مجتمع ذي سلطة واعية[2].

وضمن هذا الإطار يرى الدكتور محمد بريش أن في مقدمة المصائب التي أصابت الأمة الإسلامية في عمق كيانها الحاضر ومعقل قواها لإعداد الغد عدم عنايتها بالمستقبل كمجال إرادة وحرية؛ لإنجاز مشروع إصلاح نهوضي يخرجها من ليلها الدامس الذي حل بها، بعد أفول شــمس العلم والعدل وأجواء الحرية

1 ـ المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، ص 276.

2 ـ محمد الجابري بريش، «تعميق الفهم في الفكر العربي الاســتراتيجي»، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 9، ص 96.

والأمان، التي ظلت ترفل في ظلال مجتمعاتها حيناً من الدهر على مناهج النبوة الخاتمة[1].

وبالجملة فإن استشراف المستقبل يظل مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدّد، هدفه تحليل وتوجيه التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنسانيين. وهو لا يصدر نبوءات؛ ولكنه اجتهاد علمي منظّم يوظّف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية، مع الاستعداد لها والتأثير فيها. فالمستقبل ـ وفق هذا التصور ـ ليس شيئاً «مكتوباً»، وليس معطًى نهائياً، ولكنه في تشكل مستمر، لذا ينبغي على الإنسان الإسهام في تشكيله. وغني عن البيان أن الدراسات الاستشرافية لا تقدم مطلقاً صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدّم مستقبلاً واحداً؛ فالمستقبل متعدد وغير محدد، كما أنه مفتوح على تنوع كبير في المستقبلات الممكنة[2].

2 ـ في أهمية استشراف المستقبل وجدواه

لا شك أن مفهوم المستقبل قد تطور، كما تطورت النظرة إليه، مع تطور الفكر البشري والتقدم العلمي، وذلك من نظرة ترى المستقبل «قدراً محتوماً» لا دخل للإنسان فيه، إلى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدّد، لذا ترى في المستقبل بُعداً زمنياً يمكن التحكم في صورته. فالإنسان كما قال بريغوجين (Prigogine) «لا يستطيع التكهن بالمستقبل ولكنه يستطيع صناعته».

ولقد سمح الوضع الحالي للمعرفة الإنسانية، علمياً وتقنياً، بوجود قدرة هائلة للإنسان لاختيار مستقبله الجماعي والفردي على حدٍّ سواء؛ فليس ثمة

1 ـ مولاي المصطفى الهند، «دور السياق في التأصيل للدراسات المستقبلية»، مرجع سابق، ص 702.

2 ـ محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً»، مجلة المستقبل العربي، العدد، ص 38، (موقع على شبكة الإنترنيت: www.caus.org).

مستقبل «إلا كما نريد نحن»، على حد تعبير إدوارد كورنيش (Edward Cornish). وكل كائن حي ـ كما يقول جان بول سارتر (Sartre J.P.) ـ «يخلق مستقبله، وعليه أن يتحمّل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق».

والحاصل من كل هذا أن المستقبل عالم قابل للتشكيل، وليس شيئاً مُعداً سلفاً على نحو ناجز جاهز جبري تنعدم فيه حرية الفعل والاختيار والإسهام[1]. ومن البدهي أن الاهتمام بالمستقبل والعناية به طبيعة إنسانية، وهو اهتمام موجود في جميع الثقافات والديانات الإنسانية. ولكن الجديد هو:

- سرعة حركة التاريخ واشتداد وتيرة التغيير.
- انفجار المعارف وتشابكها.
- تعقد تطور المشاكل التي تزداد تدخلاً فيما بينها شيئاً فشيئاً.
- تقلص الزمان والمكان[2].

لقد سمح الوضع الحالي للمعرفة الإنسانية، علمياً وتقنياً، بوجود قدرة هائلة للإنسان لاختيار مستقبله الجماعي والفردي على حدٍّ سواء؛ فليس ثمة مستقبل «إلا كما نريد نحن».

الأمر الذي يفرض زيادة الحاجة إلى علوم مستقبل أكثر دقة، ورؤية استشرافية أكثر عمقاً لكيلا تفاجئنا الأحداث، وتباغتنا المستجدات، وتصدمنا الكوارث. فالتحكّم في المستقبل ـ استشرافاً وتخطيطاً ـ أسلم للإنسان والإنسانية من ولوجه صداماً وكارثة، أو ارتياده أسفاً وندماً على عدم إعداد العدة لاستباق الأزمات والتهيؤ للتحديات. لكن المتمعن فيما يصدر في العالم المتقدم، من دراسات وأبحاث في مجال الدراسات الاستشرافية المستقبلية ليلحظ أن هناك تطوراً ملحوظاً في الكم والكيف، أما المتتبع لما يُنتج في العالم العربي في هذا الباب من جهة مقابلة؛ فإنه يجد أن الدراسات المستقبلية ما زالت في بدايتها الأولى، وغير متوافقة بتاتاً مع حجم التطورات المهولة في مجالات الاقتصاد

1 ـ المرجع السابق، ص 34.

2 ـ محمد بريش، «المنهج في استشراف المستقبل عودة إلى المفهوم»، مجلة الهدى، العدد 22، 1990، ص 35.

والاجتماع والثقافة والسياسة وغيرها. وإننا ما نزال «نعاني غياباً شبه تام للرؤية المستقبلية الاستشرافية في معظم مؤسساتنا وفي كثير من مظاهر حياتنا، بل وفي بنية تفكيرنا أيضاً. وما العدد القليل من الدراسات المستقبلية إلا تعبير عن البؤس المعرفي الذي تعانيه تلك المؤسسات التي لا تخرج - في معظمها - عن النطاق الأكاديمي الضيِّق، ولا تكون جزءاً من نسيج التفكير الاجتماعي العام، أو من الممارسة الفعلية سواء على المستوى المؤسساتي أم على مستوى الأفراد»[1].

فوعياً من العلم الغربي بأهمية استكشاف المستقبل في حياة الإنسان، وكذا في مجال السياسات الدولية ومصالح قوى الاستكبار نجد هذه القوى تتهافت على تطوير هذا العلم ومحاولة احتكاره في الدوائر الحكومية الخاصة ومراكز البحوث الإستراتيجية، والعمل على ضمِّ نتائجه وتوظيفها لأغراض الهيمنة على الشعوب، وذلك للقدرة الهائلة التي يمتلكها هذا العلم، وفاعليته ولياقته الواسعة في تقديم الخدمات المختلفة في مجالات متعددة من حياة الإنسان، وكذلك بالنظر إلى كفاءته في السيطرة والتلاعب بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحتملة الوقوع، بالإضافة إلى الإمكانات التي يتيحها في إعداد البدائل وإيجاد الظواهر المرغوب فيها عند الساسة، أو تجنّب العقبات التي تحول دون تحقيق النمو والتطور الذي يرتأيه المخططون وأصحاب القرار على مستوى المستقبل العسكري مثلاً، أو التكنولوجي أو السياسي[2] وما شابه ذلك.

وتبعاً لهذا يبدو أن الاهتمام بالدراسات المستقبلية الاستشرافية أصبح من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات؛ أي إنها لم تُعدُّ مجرد ترف تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، بل إن حاجة الدول النامية أشد إليها من الدول المتقدمة[3].

1 - محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية»، ص 49.

2 - عبد الرحيم الحصيني، «استشراف المستقبل بين الدراسات الأكاديمية والإشارات الإسلامية»، مجلة صدى، العدد 20، محرم الحرام 1432هـ (على شبكة الانترنيت)، مرجع سابق.

3 - محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية»، ص 39.

ولربما أن حاجة المجتمعات الإسلامية أكبر بالنظر إلى طبيعة التحديات والأزمات المطروحة، وبالنظر كذلك إلى حجم الخلل التنموي الموجود في أكثر من ميدان وعلى أكثر من صعيد.

فلو تمكّنا من ترسيخ مبادئ علم استشراف المستقبل في دائرة مصادر العقل المسلم المعاصر واهتماماته وقراءاته؛ لأمكن أن ينتقل من الاهتمام المفرط بأحداث الماضي ومشكلات الحاضر فقط، إلى العناية والانشغال بقضايا المستقبل؛ ذلك أن إحدى ثغرات ثقافتنا العربية ـ كما يرى وليد عبد الحي ـ تتجسّد ـ في أهم أبعادها ـ في موقفها من الزمن حيث طغى عليها الماضي والحاضر، بينما لم يحظ المستقبل إلا بأقل القليل رغم أن معرفة أو محاولة معرفة المستقبل تمثل أحد عناصر القوة[1]. وفي هذا النطاق يذهب المهدي المنجرة إلى أن الحركة الدينية والاجتماعية للإنسان المسلم تستهدي بنتائجها الدنيوية والأخروية، ولذا فإن الاعتداد بالمستقبل من العمل اليومي للمسلمين[2].

يبدو أن الاهتمام بالدراسات المستقبلية الاستشرافية أصبح من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات؛ أي إنها لم تُعدُّ مجرد ترف تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية.

إن أهمية الدراسات الاستشرافية إذن تتجاوز بُعدها التقني عندما تصبح ثقافة مجتمعية وسلوكاً عاماً، ونمط تفكير وأسلوب حياة، وعندما تتجه إلى تنمية رأي عام مهتم بالمستقبل، واستثارةِ الوعي والتفكير المستقبليين، ومن ثم توسيع قاعدة المهمومين ببناء أركان فردوس المستقبل لا الباكين على أطلال الفردوس المفقود.

ومن المهم الإشارة في هذا المقام إلى أن الاهتمام المتنامي بالدراسات المستقبلية لا يمكن أن يتحقق من دون تطور في الوعي عند عامة الناس، سواء كان ذلك الوعي المستقبلي الحديث في وسائل الإعلام الجماهيري، أو

1 ـ إلياس بلكا، «تجديد علوم الفقه والمقاصد في ضوء المستقبل»، مجلة التسامح، العدد 20، 2007، ص 248.

2 ـ المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، ص 169.

نتيجة لغرسه على نحو منتظم، عبر برامج التعليم في المدارس والجامعات ومراكز البحث[1]. وليس من المبالغة في شيء القول: إن عدم استلهام مقومات علم الاستشراف واستثمار نتائجه في التعاطي مع الواقع القائم والقادم على حدٍّ سواء لمن شأنه أن يعجل بزيادة تأزيم وضع المجتمعات العربية، ويقودها إلى أنفاق مظلمة؛ لأنها تسير على غير هدى ولا بصيرة، فالعالم العربي الإسلامي حين يترك مجتمعاته تسير دون هدى واستشراف مستقبلي، ويدعها تخطو خطواتها المستقبلية على منهج الصدفة والعفوية، فعليه أن ينتظر كل المفاجآت التي سيلقاها في منعطفات الطريق المستقبلي.

وتبعاً لهذا تبدو الحاجة ملحة للدراسات المستقبلية بالنسبة إلى الفكر العربي الإسلامي المعاصر إن أراد تخطي التحديات القائمة، وذلك حتى لا يكون عمله مكرراً مرتين، فإذا كان من الضروري الآن مجابهة التحديات المعاصرة؛ فإنه من العبث أن تضيع جهود جديدة في مواجهة ثانية لتحديات أخرى كان من الممكن تلافيها استناداً إلى رؤية استباقية وتوظيف جيد لأدوات الاستشراف المستقبلي، ولهذا يكون من الواجب على الباحثين والدارسين والمهتمين بالفكر الإسلامي المعاصر وقضاياه الاشتغال ـ على هذا المستوى ـ في اتجاهين اثنين: يُعنى الأول بالتحديات المعاصرة، رصداً وتحليلاً ومعالجة، ويعمل الثاني على وضع منهج واضح لتجاوز التحديات المطروحة والانطلاق بالأمة العربية الإسلامية نحو أداة مستقبلية حضارية رفيعة[2]، على أساس علمي مدروس، وتخطيط موضوعي محكم بعيد عن فلسفة الأماني والتمنيات وفكر النبوءات والتكهنات، التي لا تعدو أن تكون شطحات خيالية لا تقدم فكراً ولا تغيّر واقعاً ولا تعود بفائدة نظرية أو قيمة علمية.

وعلى هذا فـ«من دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي الإسلامي ستبقى معالجة قضاياه الكبرى معلقة لا تخرج عن إطار التمنيات، وستظل إلى حد كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية،

---

1 ـ محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية»، مرجع سابق، ص 42 ـ 51.

2 ـ مولاي المصطفى الهند، «دور السياق في التأصيل للدراسات المستقبلية»، ص 106.

ومنها على سبيل المثال الأوضاع الراهنة في دول ما يسمى بالربيع العربي، والناجمة عن سقوط أنظمة ديكتاتورية مستبدة، ورثتها نظم لا تمتلك الخبرة أو الرؤية لإدارة مراحل الانتقال، فهذه الأوضاع لم تخضع للدراسة العلمية لاحتمالاتها المستقبلية وآثارها المباشرة وغير المباشرة، ومن ثم رسم السياسات اللازمة لمواجهتها»[1].

إن استشراف المستقبل كما سبقت الإشارة ـ على خلاف ما يتصور البعض خطأ ـ ليس حلماً جميلاً ولا مجرد خيال يشتط به العقل هارباً من ثقل الواقع المعاش وضغوطاته، وإنما هو علم بات لازماً للإنسان المعاصر ـ تحديداً ـ وملازماً له في مختلف مجالات الحياة تطويراً وتوجيهاً وتأثيراً. بل أضحى مظهراً من مظاهر «حداثة» المجتمعات الراهنة وميزاناً لقياس مدى تقدمها وتطورها أو قوتها وضعفها، بل صار كذلك مقياساً لضبط التوجهات الحضارية للأُمم والشعوب وقدرتها على التفاعل مع المتغيرات، سواء في صورتها الماثلة حاضراً، أو المتمثّلة مستقبلاً؛ ذلك أن من أهم مبادئ الدراسات الاستشرافية أن المجال الذي باستطاعة الإنسان التأثير فيه هو المستقبل بالأساس. ولذا نجد المهدي المنجرة يتحدّث عما يسمى «استعمار المستقبل». يقول: «إن العالم الإسلامي إذا لم يخطط لمستقبله فإنه يوشك أن يُستعمر كما استُعمر ماضيه وحاضره»[2].

من دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي الإسلامي ستبقى معالجة قضاياه الكبرى معلقة لا تخرج عن إطار التمنيات، وستظل إلى حد كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية.

ومعنى هذا أن المستقبل ليس مجالاً للاستكشاف والاستشراف فقط، وإنما هو كذلك مجال للتأثير والعمل؛ لذا فالاستشراف المستقبلي لا يساعد فقط على معرفة ملامح الزمن القادم وتصور الآتي؛ وإنما يسعف أيضاً في طرح السؤال: كيف نستطيع أن ننشئ مستقبلنا وأن نخضعه لآمالنا وتطلعاتنا

1 ـ محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية»، ص 43.

2 ـ إلياس بلكا، «تجديد علوم الفقه والمقاصد في ضوء المستقبل»، مجلة التسامح، العدد 20. 2007، ص 250.

وأفكارنا وعقائدنا؟[1] من دون شعور بذنب الدخول إلى دائرة الغيب، أو إحساس بتأنيب ضمير العقيدة والإيمان بالقضاء والقدر، لأنه ـ كما سبق البيان ـ لا تعارض ولا تداخُلَ بين علم الغيب من جانب ومجال الدراسات المستقبلية من جانب آخر[2].

وضمن هذا السياق نودُّ الإشارة إلى أن ترسيخ ثقافة الاستشراف في بيئة الثقافة العربية الإسلامية الحديثة يستلزم ـ من ضمن ما يستلزم ـ تحرير العقل الموصول بها مما علق به من أوهام وتصورات خاطئة بخصوص المستقبل وقضاياه، تحوّلت مع مرور الزمن إلى ما يشبه اليقينيات أو الثوابت التي لا تقبل أي تعديل أو تحويل. وعلى هذا فمن جملة الصعوبات التي تجابهها عملية غرس وتطوير الدراسات الاستشرافية في المجتمع العربي «صعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري التي تستند إليه هذه الدراسات في التراث العربي. فالفكر العربي ـ في صيغته التراثية الموروثة، وفي طبعاته المستجدة على السواء ـ مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته. فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بيئة ثقافية معادية؛ فهو نسق علمي قائم على المنطق والاتساق المعرفي، وهو نقيض التفكير السلفي الذي يحاول بناء المستقبل على شاكلة الماضي وإحياء الفراديس المفقودة لا بنائها. وقد ترك هذا التراث بصمته الوراثية على ضعف حضور المستقبل في الذهن العربي، ووهن القدرة على الإحساس بالتغيّرات وأثرها في التفكير في المستقبل، وعلى توقّع أحداثه أو الاستعداد لمفاجآته وإن كان ذلك لا ينفي تماماً غياب الرؤية المستقبلية العقلانية في التراث العربي»[3]. وخاصة في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة وعند الأئمة الأطهار كما سبقت الإشارة.

---

1 ـ المصدر السابق نفسه.

2 ـ نود الإشارة في هذا النطاق إلى أن في مقدمة الأسباب الثاوية خلف غياب الرؤية المستقبلية في الثقافة العربية الإسلامية طغيان النظرة السلبية إلى المستقبل، وسيطرة التابوات الموروثة، والاطمئنان ليس إلى الأفكار الجديدة وإنما إلى الأفكار الجاهزة، وسيادة ثقافة القطيع وغيرها. (يراجع محمد إبراهيم منصور، مرجع مذكور. ص49 وما بعدها).

3 ـ محمد إبراهيم منصور، «الدراسات المستقبلية، ص49.

لكن واقع الحال يشـير إلى أننا لو قمنا بتحليل شكل وضعنا المضطرب وركّزنا على حركتـه المتأرجحة وإيقاعـه غير المضبـوط؛ لصفعتنا الدلالة السـاطعة على غياب الحس المسـتقبلي والحدس الإعدادي لمواجهة كوارث الطبيعة، وأزمات الأوضاع وتقلبات الزمن، مع تناقض بارز بين القول والفعل، وغفلة عن الإنجاز طيلة زمنه المبرمج، ثم استنفار للطاقات وجمع للقوات في آخر اللحظـات، يدلُّ على ذلك الارتجال المشـهود في عقـد المؤتمرات، أو ارتفاع نشاط الوِرش عند قرب موعد التدشـينات، أو التعجيل بدراسة تتطلب شهوراً في آخر الأوقات[1] وما شابه ذلك من الأعطاب والآفات.

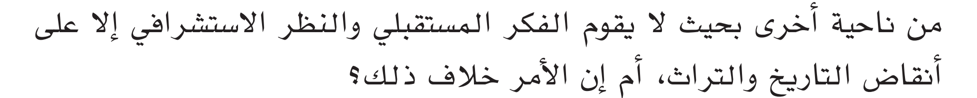
> **إنّ ترسيخ ثقافة الاستشراف في بيئة الثقافة العربية الإسلامية الحديثة يستلزم - من ضمن ما يستلزم - تحرير العقل الموصول بها مما علق به من أوهام وتصورات خاطئة بخصوص المستقبل وقضاياه.**

ولعل كل هذا وذلك يؤكد أن ثقافة الدراسات الاستشرافية في الوطن سـتظل تراوح مكانها إن لم يُعمل على إعادة تشـكيل العقل العربي، وخلق تيار يمتلـك عقلاً منهجياً نقديـاً متمرداً على كل أشـكال المحظورات الموروثة منها والموضوعة. وعبثاً نحـاول وضع رؤية مسـتقبلية أو دراسـات استشـرافية قطرية أو قومية ونحن أسـرى لأنواع من اليقين السـلفي عوضـاً من إطلاق مشـروع فكري عقلاني قادر على أن يحرك المياه الآسنة، مشروع يكون بديلاً للسلفية المتطلعة إلى تحقيق طموحها المتمثل في إعادة الماضي كما كان[2].

ولا بدَّ من التنبيه في هذا السـياق إلى قضية على قدر كبير من الأهمية وهي تلك التي ترتبط بالعلاقة بين الفكر الاستشـرافي التواق إلى المستقبل من جهة، ومسألة التراث الموصولة بالماضي من جهة أخرى، بمعنى آخر هل يوجد نوع من التناقض والتنافي بين «المسـتقبلية» من ناحية و«الماضوية»

1 ـ محمد بريش «المنهج في استشراف المستقبل (2) عودة إلى المفهوم». مجلة الهدى. العدد 22. 1990. ص 47.

2 ـ محمد إبراهيم منصور. المرجع السابق، ص53.



من ناحية أخرى بحيث لا يقوم الفكر المستقبلي والنظر الاستشرافي إلا على أنقاض التاريخ والتراث، أم إن الأمر خلاف ذلك؟

قد يتصوّر البعض أن العقلية الاستشرافية تناقض أي شكل من أشكال الرجوع إلى التاريخ أو الانعطاف نحو الماضي، لذلك نجدهم يستخفّون بالتراث، ويسعون جاهدين إلى التحرر منه تحرراً مطلقاً شاملاً؛ لأنه في نظرهم منافٍ للتقدم والتطور والتحديث، والحال أن الواقع على العكس من ذلك، فالعقلية المستقبلية هي التي تحرص أشد ما يكون الحرص على جوهر التراث، وهي المؤهلة بالفعل للحفاظ على الأصالة ورعايتها وتنميتها والإفادة منها لتحقيق الذات والإنجاز والإبداع. إن في كل تراث ـ كائناً ما كان ـ الصالح الذي يجب أن يبقى ويستمر، والفاسد الذي يجب أن يزول ويختفي، فهو مزيج من العناصر الإيجابية والسلبية، منه ما حصّله المجتمع في أطوار الإبداع والتقدم، ومنه ما ورثه من أطوار البدائية أو من عهود الانحطاط والتأخر[1].

وإذا كان قد تبيّن أن الذهنية الاستشرافية هي تلك التي تعي الزمن في أبعاده المختلفة: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وتستطيع إدراك متغيراته الإدراك السليم، إذا كان ذلك اتضح أيضاً أن هذه الذهنية ـ إن أحسنت التصور وأتقنت الإدراك ـ بإمكانها أن تتخذ من حاجات الغد ومطالبه، ومن التطلعات الراجحة والمطامح الحصيفة معياراً لتقييم التراث واستخلاص عناصره الخيرة التي تسعف في بناء تطلعات ومطامح الغد[2].

وبالإضافة إلى هذا كله إذا علمنا أن من أبرز سمات العقلية المستشرفة للمستقبل التعلّق بالإبداع ـ كما سنوضح بعد قليل ـ نظراً لقيمته الأصيلة في الحياة الإنسانية عبر تاريخها الطويل ولشأنه الخاص الخطير في المستقبل القادم فلا غرو أن تكون هذه العقلية هي المؤهلة ـ قبل غيرها ـ للسعي إلى مظاهر الإبداع في الماضي وتحريرها وإحيائها، وأن تغدو من ثم الرفيقة

1 ـ محمد زريق، نحن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1980، ص 174.

2 ـ المصدر السابق، ص 175.

الصادقة والراعية الصالحة للأصالة الحقيقية. فلا يخفى أن استخلاص الإبداع الماضي وتملكه هما جوهر التأصل وقوامه، والسعي للإبداع في الحاضر والمستقبل هو جوهر المستقبلية الصحيحة. وبهذا تلتقي المستقبلية والأصالة، وتثبت المستقبلية أنها هي الأمينة للتراث أمانة حقيقية. فلا خوف على التراث منها ما دامت هي التي تسعى إلى استكشافه واستخلاص جوهره وإحيائه في الكيان الفردي والقومي والإنساني إحياء يأتي مجدداً لأصالته مثرياً به الحاضر والمستقبل»[1] على حد سواء.

ولهذا فلا خطر على التراث من المستقبلية، كما لا تعارض بين النظر إلى التراث الماضي ـ لأجل إعادة قراءته وتأويله واستلهامه ـ وبين النظر إلى الغد تطلعاً واستشرافاً واستكشافاً؛ ذلك أنه لا قطائع ممكنة بين الأزمنة والعهود، كما لا مساحات فارغة على ساحة الثقافات والحضارات، فكل عصر وعهد مرتبط بما قبله وما بعده، موصول به، مثلما أن كل ثقافة وحضارة متأثرة بسابقتها ومؤثرة في لاحقتها على نحو ما تقتضي العقلانية الاستشرافية.

قد يتصوّر البعض أن العقلية الاستشرافية تناقض أي شكل من أشكال الرجوع إلى التاريخ أو الانعطاف نحو الماضي، لذلك نجدهم يستخفّون بالتراث، ويسعون جاهدين إلى التحرر منه تحرراً مطلقاً شاملاً.

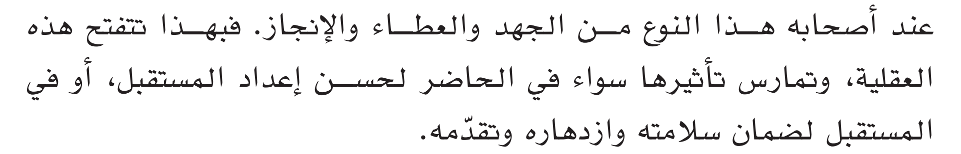
3 ـ سمات العقل الاستشرافي[2]

يُفترض في العقل الناظر إلى المستقبل المتطلع إليه أن يتصف بجملة من الخصائص والصفات التي تجعل منه فعلاً عقلاً قادراً على الاستشراف والاستكشاف مؤهلاً لارتياد آفاق الزمن القادم والتأثير فيه تجديداً وتحسيناً، وقيادة وتوجيهاً. من أهم تلك الخصائص:

أ ـ الإبداع والتجديد: يتعيّن على العقل الاستشرافي أن يكون دوماً ميالاً إلى التجدد والتجديد، تواقاً إلى الابتكار والإبداع، قادراً على أن يستشير

1 ـ المصدر السابق، ص 176.

2 ـ اعتمدنا في صياغة هذه السمات على محمد زريق. المرجع السابق، ص 167 ـ 173.



عند أصحابه هـذا النوع مـن الجهد والعطـاء والإنجاز. فبهـذا تتفتح هذه العقلية، وتمارس تأثيرها سواء في الحاضر لحسـن إعداد المستقبل، أو في المستقبل لضمان سلامته وازدهاره وتقدّمه.

وغني عن البيـان في هذا الإطار أن الإمكانـات الإيجابية والأخطار التي يتفتّق عنها عالم الغد ـ لا محالة ـ ستفتح مجالاً واسعاً للتجديد والإبداع، بل إن التنافس بين المجتمعات والأمم سيجعل من هذا وذاك شرطاً لازماً للبقاء والتقدّم. فالأُمم التي في ميادين التقدم هـي الأمم المجددة المبتكرة، وإذا توقفت تخطاها من كان أكثر تجدداً وأزخـر إبداعاً ومن ثم تصير تلك الأمة غير المبدعة تابعة لغيرها غير مكتفية ولا مسـتقلة بذاتها لكونها عاجزة عن التفاعل مع قضايا العصر وإيجاد الأجوبة اللازمة للإشـكالات المسـتجدة، ولعل «ما قـد يغيب عن أذهان البعض هـو أن الأمة لا تكـون أُمة بحقٍ حتى ترقى بالجـواب عن أسـئلة زمانها إلـى رتبة الاسـتقلال بـه؛ إذ ليس لها ـ لامتلاك ناصية هذا الزمان ـ من سـبيل إلا هذا الجواب المستقل وإلا صار ملكُهُ إلى أمة سواها، فتُضطر إلى أن تجيب بما تجيب به هذه»[1].

ب ـ **الارتياد والتخطيط:** إن العقل الاستشـرافي لا يكون كذلك إلا إذا كان متجهاً إلى الأمام؛ أي إلا إذا تميّز بالتطلع إلى المسـتقبل وبالرغبة في ارتياد مجاهله، ومـن هنا يكون مخالفـاً للعقل الرجعي المتجـه إلى الوراء المركز على الماضي. ولا شـك أن الإنسـان عـادة ما يتصـور الزمن خطاً مسـتقيماً يمتد من الماضي إلـى الحاضر إلى المسـتقبل. فـكأن الماضي والمسـتقبل مجرد موقعين متقابليـن على خط زمني واحـد، والحقيقة إنهما متقابـلان، لا موقعاً وزمناً فحسـب؛ بل طبيعة وجوهراً كذلـك. فالماضي قد حصل وتم وليس بإمكاننـا أن نفعل فيه أو نغيره، أما المسـتقبل فإنه منفتح أمامنا، إنه مجال الإمكان، وموئل الحريـة والاختيار، وميدان العمل والإنتاج. ولهـذا فالعقليـة الاستشـرافية لا تهتـم بما حصل وصـار؛ بـل بالصيرورة والمصير، لا بمـا كان؛ وإنما بما يمكـن أن يكون وبما يجـب أن يكون، إنها

1 ـ طه عبد الرحمٰن، الحق العربي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، 2005، ص15.

عقلية الرؤية النافذة التي تجوب الآفاق وترتاد المجاهل المنفسحة والاختيارات الماثلة، وأن تحفز على الجهد والعمل في سبيل تحقيقها.

إن العقل الحي اليقظ المنتج يشقّ دوماً طريقه إلى الأمام في محاربته الدائمة للخطأ والانخداع، وفي حنينه الدائم إلى كشف الحقيقة والاهتداء بها، وفي ارتياده الجاد وتشوفه الملحّ إلى الأصلح، ومن هنا كان هذا التلاحم المخصب بين العقلانية من جانب، وبين التطلع والارتياد من جانب آخر، ولهذا أيضاً يصير الارتياد توجهاً مستقبلياً مخططاً، متسلحاً بالعقلانية المتجددة وبأحدث أدوات العلم محاولاً ـ ما أمكن ـ أن يعْبر إلى المستقبل من أكثر الطرق أمناً وبأكثر الوسائل نجاعة[1].

العقلية الاستشرافية لا تهتم بما حصل وصار؛ بل بالصيرورة والمصير، لا بما كان؛ وإنما بما يمكن أن يكون وبما يجب أن يكون، إنها عقلية الرؤية النافذة التي تجوب الآفاق وترتاد المجاهل المنفسحة والاختيارات الماثلة.

ج ـ **التساؤل والنقد:** وهما ـ بالإضافة إلى كونهما من تجليات العقلانية الأصيلة الحية ومن نتائجها ـ محددان بارزان للعقل الاستقبالي؛ فالعقل المتيقظ ـ كما هو معلوم ـ يسلك دوماً سبيل الهدم والبناء، هدم الباطل الفاسد وبناء الصحيح الصالح. هكذا تكونت المعرفة الإنسانية وهكذا بُني صرحها. والتساؤل والنقد يتجهان صوب الموضوع للتأكد من صحة المعرفة الحاصلة بشأنه؛ وإلى الذات أيضاً؛ للاطمئنان إلى أن الأسلوب المنتهج لتحصيل المعرفة هو أسلوب سليم. ومن هنا فإن الرقي العقلي يتطلّب تيقظاً مستمراً في الاتجاهين معاً: الانتقاد الذاتي والانتقاد الموضوعي.

لا ريب أن ميّزة هذا الأمر تتعاظم بمرور الأيام وتطور الزمان؛ ذلك أن التغير المتسارع القائم اليوم، والذي سيشتد في المستقبل يتطلب هدماً سريعاً وبناءً سريعاً، ولهذا يتوجب على العقل الاستشرافي أن يكون نشطاً متفطناً أشد ما يكون النشاط والتفطن، وألا يستكين للتقليد أو للطبع؛ بل أن يخضعهما إخضاعاً متواصلاً قاسياً للتحري والتساؤل والنقد والتقويم،

1 ـ المرجع السابق، ص 169.

غير أن المطلــوب هو الانتقــاد الواعي المنضبــط المســؤول، لا الانتقاد اللاعقلاني المتهور المنفلت من كل الضوابط والمبادئ، فكما تعظم أهمية ذلك وتشتد الحاجة إليه في الحاضر والمستقبل، يرتفع خطر هذا وتتفاقم فداحته ويعمّ شره[1].

د ـ **المرونة والتكيف:** يتحتم على العقلية الاستشــرافية أن تكون متسمة بأكبر قدر من المرونة، والتكيف مع المســتجدات والمتغيــرات؛ ذلك أنه لا يعقل أن يقابل التغيير المتســارع في الأوضاع بجمود فــي التفكير ورتابة في التنظيــم، أو أن يعالــج التعقد المتنامي بعقلية تبســيطية تؤمــن بأنها بلغت الحقيقة كاملة وحازت اليقين كله.

لكن ما يجب التنبيه إليه في هذا المضمار أنه لا بدَّ للمرونة من أن تأتي منضبطة موزونة، «فليس المقصود أن يكون التفكير والعمل منقادين كل الانقياد لأي طارئ، وتابعين كل التبعية لكل حادث، فلا يستقران على وضع، ولا يثبتان على حال، ولا يتميزان بأية أصالــة، وإنما المقصود ألا يتحوّل الاســتقراء إلى جمــود، والثبات إلــى ركود، والأصالــة إلى عقم وجذب، فلا جمود مجدبــاً ولا مَيَعان فالتاً، بل مرونــة منضبطة، وتكيف متزن، وتوافق منتظم»[2].

هـ ـ **الشــمول والتعاون:** إن الرؤية الصادرة عن العقل الاستشرافي هي ـ في جوهرها ـ رؤية متعددة الأبعاد لا تســير في اتجاه واحد، ولا تركز على نقطة بعينها أو حدث بذاته، ولهذا فإن من أبرز ما يميّز العقل الاستشــرافي شــمول النظر والإدراك والعمل، وكذا القــدرة على التعاون في ســبل الفكر والتنفيذ جميعاً، على أســاس أن الأوضاع ســتزداد تداخلاً وتعقداً وتشــابكاً، ومن ثم فأية قضية مــن القضايا في أي مجتمع مــن المجتمعات، مهما تكن صغيرة أو محدودة ـ ســتكون لهــا وجوه متعــددة ونتائج كثيرة ـ وستشــتبك اشتباكاً محكماً مع غيرها من القضايا.

1 ـ المصدر السابق، ص171.

2 ـ المصدر السابق، ص173.

ولهذا يبدو أنه قد أصبح من العسـير اليوم ـ وسيصبح أشد عسراً غداً ـ أن ننظـر إلى قضيـة ما فندركها على حقيقتها ونحسـن التعاطـي معها إذا اقتصرنـا في ذلـك على وجه مـن وجوهها فحسـب، أو حتـى إذا تناولناها بمجموعها ولكن لم ننظر إلى علاقاتها بسواها، وارتباطها بغيرها. وعليه فلا تصلح عقلية المسـتقبل إذا كانت ضيقة محدودة، وإنما تصلح بقدر ما تتسع لتشـمل بنظرها وإدراكها ومعالجتها الوجوه المترابطة والجذور المتشـابكة للقضايا التـي تواجهها. ومن هنا تكـون الرؤية الاستشـرافية ممتدة عرضاً وعمقاً، مثلما تمتد طولاً وأفقاً؛ أي أن لها بُعداً اتساعياً في الإحاطة بالقضايا، وبُعداً عميقاً في النفاذ إلى جذورها، كما لها بعد مستقبلي في اكتشاف تطوراتها واستطلاع آفاقها[1].

يبدو أنه قد أصبح من العسير اليوم ـ وسيصبح أشد عسراً غداً ـ أن ننظر إلى قضية ما فندركها على حقيقتها ونحسن التعاطي معها إذا اقتصرنا في ذلك على وجه من وجوهها فحسب.

وغير خـاف أن هـذا النوع من الرؤيـة ـ بما تقوم عليـه وتتطلبه ـ من الصعـب أن يتحقق عند شخص بمفرده، مهما حاز من القدرات والكفاءات، ولهذا فالعقلية المستشـرفة للمسـتقبل هي عقلية التعاون والتشـارك والتعاضد والتكامل؛ إنها عقلية تدرك حدودها وإن اتسـعت، فتدفـع بصاحبها إلى طلب المشـاركة لأجـل المزيد من شـمول النظر وصحة الإدراك وسلامة المعالجة. وما يؤكد هذا أن الجهد المطلوب للنجاح في مختلف ميادين الحياة المعاصرة أصبح جماعياً أكثر منه فردياً، كما غدا رهيناً بما يمثل من حشد للطاقات وتكامل للمؤهلات وتعاون بين الأفراد وبين الهيئات.

ومن دون شك أن هذا الأمر سيعلو شأنه ويعظم خطره مستقبلاً بسبب ازدياد تعقد الأوضاع وتشـابكها، ومن ثم فإن العقلية المنغلقة المحدودة المنعزلة المكتفية بذاتها لن تفي بحاجات المستقبل، ولن تساير إيقاعه وتحولاته[2].

1 ـ المصدر السابق، ص171.

2 ـ المصدر السابق، ص172.

خاتمة

إن استشــراف المســتقبل والتخطيط له هو اليوم من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام بالغ في كافة أنحاء العالم المتحضّر؛ اقتناعاً من مُنَظريه بأن التخطيط للمســتقبل هو جزء من عملية صنعه. وإذا كان القانون الذي يحكم عالم اليوم هو قانون المنافســة، بما يعنيه من ســعي دؤوب إلــى تقوية نفوذ «الأنــا»، ومقاومــة نفوذ «الآخــر» المنافــس، وإضعــاف شــخصية «الآخر» المســتضعف اســتناداً إلى ما يتيحه العلــم والتقنية على المســتويين المادي والفكري[1]؛ إذا كان ذلك كذلك فــإن الأُمة العربية الإســلامية مدعوة اليوم ـ بحكم طبيعة التحديات التــي تواجهها وحدّة الأزمات التي تعيشــها ـ أكثر من غيرها لاســتثمار ما تتيحه الدراسات المســتقبلية من إمكانات، وما توفّره من آليات للتشــخيص والتحليل والنقد لأجل تكوين رؤية استشرافية، من شأنها أن تمكّنها من الحفاظ على الخصوصية ومقاومة الغزو الكاسح من جهة، وتؤهلها ـ من جهة ثانية ـ لأن ترتاد المستقبل من موقع الفاعل المنافس (فكرياً وعلمياً وتقنيــاً واقتصاديــاً)، وليس من زاويــة المنفعــل المهزوم. فالإنجــاز العملي مستقبلاً يُصنع في الزمن الحاضر استشرافاً وتنظيراً وتخطيطاً. ولهذا فالأمة العاجزة عن قراءة مســتقبلها فــي حاضرها لــن تكون قادرة ـ بــأي حال من الأحوال ـ على صناعة هذا المستقبل والتأثير فيه والتنافس في مضماره.

---

1 ـ محمد عابد الجابري. المسألة الثقافية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1994. ص 41 ـ 42.